الأمم المتحدة

A/C.4/66/SR.17

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
30 January 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة ميكولسكو . . . . . (رومانيا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56646 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيد هتوت** (ميانمار): قال إن زيادة عدد عمليات حفظ السلام تظهر أنه يجب على الأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهود لدعم السلام والأمن الدوليين اللذين يشكلان هدفها الأساسي. وأشاد باللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لما تقوم به من عمل هام، ورحب بإسهامات المنظمات الإقليمية. غير أنه شدد على ضرورة احترام سيادة جميع الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكد أيضا على أهمية الحفاظ على سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء جميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢ - وقال إنه ينبغي مواءمة إطار سياسات هيكل بناء السلام - الذي يشمل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام - من أجل التغلب على التحديات الاستراتيجية الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي. وأعرب عن قلق وفده إزاء ارتفاع مستوى الاشتراكات غير المدفوعة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، والتي ينبغي أن تُدفع في الموعد المحدد دون شروط. وأكد الالتزام التام لحكومته بالوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

٣ - **السيد زوكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تطور مستمر، سواء على المستوى المفاهيمي أو التشغيلي، وإنها أصبحت تشمل أهدافا أكبر بكثير من ذي قبل، بما في ذلك حماية المدنيين. ويتطلب التنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام استخدام أدوات حفظ السلام وبناء السلام بمزيد من المرونة والكفاءة والتعاون الفعال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

٤ - غير أنه ما زالت هناك مجموعة من المشاكل السياسية والتقنية في التخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها. وثمة ظاهرة جديدة مثيرة للقلق، وهي عدم موافقة البلد المضيف على تمديد عمليات حفظ السلام والمطالبة بإدخال تغييرات على ولاياتها وتشكيلاتها. ولا يمكن تفسير هذه الحالة دوما بالتعقيدات التي تكتنف الحوار مع الحكومات؛ وللأسف، فإن الشكاوى المقدمة لبعثات حفظ السلام بشأن أمور شتى، منها عدم التزام الحياد والنزاهة، غالبا ما يكون هناك ما يبررها.

٥ - وأضاف أنه مهما كانت العلاقات معقدة مع البلد المضيف، فإنه لا يجب المساس بمبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وسيادة القانون الدولي واحترام القواعد الأساسية لحفظ السلام. وفي الآونة الأخيرة، سعى مجلس الأمن إلى تلبية رغبات عدد من البلدان المضيفة، وذلك إما بتقليص مدة بقاء وحدات حفظ السلام، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي، أو إنهاء البعثات تماما، كما هو الحال مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي نفس الوقت، فإنه من غير المقبول الزج بحفظة السلام في النزاعات السياسية الداخلية أو تقديم دعم خفي لأحد أطراف نزاع ما، كما ثبت من خلال تجربة كوت ديفوار. فإجراءات من هذا القبيل لا تقوض سلطة الأمم المتحدة فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا لأمن حفظة السلام أنفسهم.

٦ - وينبغي أن يُفهم بوضوح أن اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق لا يمكن اعتباره ضمانة لبدء عملية سلام وتحقيق تسوية سياسية. وعلاوة على ذلك، فإن التدخل العسكري الخارجي الذي يتم بذريعة حماية السكان من أجل

خدمة المصالح السياسية لفرادى الدول يسفر عن خسائر مدنية أكبر بكثير؛ وهذا ما حدث في ليبيا، حيث لم تستنفد جميع سبل وقف إطلاق النار وإجراء حوار بين الطرفين المتنازعين. فلا يمكن لعملية عسكرية شاملة أن تحل محل جهود دبلوماسية طويلة الأجل وأكثر تعقيدا لكنها سلمية. ولهذا السبب تحديدا، فإن وفده يعتقد بأنه رغم أهمية هدفي حماية السكان المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، فإن الأسبقية يجب أن تُعطى للمهام الأساسية لحفظ السلام، مثل إحلال السلام وحفظه وتشجيع العمليات السياسية وكفالة الأمن.

٧ - واستطرد قائلا إنه عند إيفاد حفظة السلام إلى مناطق النزاع، يجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لكفالة أمنهم. وللأسف، فقد حدثت مرة أخرى خسائر لا تعوض عام ٢٠١١؛ ويجب إجراء تحقيقات دقيقة في هذه الحوادث، ومحاكمة المسؤولين عنها بموجب القانون.

٨ - وستمكّن مبادرة الاتحاد الروسي الهادفة إلى تعزيز مستوى الخبرة العسكرية لمجلس الأمن وتحسين عمل لجنة الأركان العسكرية التابعة له من تعزيز دور مجلس الأمن في صياغة ولايات واضحة، وبخاصة فيما يتعلق باستعمال القوة، وكفالة الرصد الصارم لتنفيذها؛ وستسمح بإجراء تحليل منهجي للحالة العسكرية والسياسية في مناطق الأزمات في العالم.

٩ - وتظل صياغة استراتيجيات لنشر عمليات حفظ السلام أمرا أساسيا، وخصوصا بالنظر إلى تعقيدات الأزمة المالية العالمية. ويعتقد وفده بأن التخطيط لاستراتيجيات الخروج يجب أن يتسم بالشفافية، وبأن المعيار الرئيسي في هذا الصدد ينبغي أن يظل هو الوصول إلى أسس متينة لتسوية سياسية. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة، ذلك أنه في بعض الحالات، تُنهى بعثات أو يعاد تشكيلها دون أن تتمكن من تحقيق جميع الأهداف المحددة في إطار ولاياتها، في حين أنه في حالات أخرى، تواصل البعثات عملها وتنقل تركيزها لينصب بالكامل تقريبا على أنشطة بناء السلام.

١٠ - وينبغي لمجلس الأمن أن يتبع نهجا وقائيا ويستثمر في وضع آليات لتسوية المنازعات بوسائل سلمية، تماشيا مع الاهتمام المتزايد بالإمكانيات المتاحة لاستخدام الفصل السادس من الميثاق بفعالية أكبر وتعزيز آليات الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة للأمين العام. وينبغي أيضا استخدام موارد المنظمات الإقليمية بفعالية أكبر، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وقد أثبتت الخبرة المكتسبة في أفغانستان وكوت ديفوار والصومال والسودان وأماكن أخرى الدور الذي يمكن للأدوات الإقليمية أن تؤديه في منع نشوب النزاعات والبحث عن حلول سياسية. وقد عزز الاتحاد الأفريقي قدراته في مجال حفظ السلام والوساطة. وكشفت التسوية الأفغانية عن الفرص المتاحة لإقامة شراكات بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، اللتين تعززان تدريجيا سلطتهما السياسية وإسهامهما في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي؛ ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي طورت قدرتها على حفظ السلام، مهتمة بإقامة تعاون عملي مع الأمم المتحدة.

١١ - وفي نفس الوقت، من المهم العمل على منع الأسباب الجذرية للنزاعات، وكفالة الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، والاستثمار في بناء المؤسسات، وتشجيع بناء القدرات الوطنية في مجالات الأمن والعدالة والحوكمة. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من قدرات لجنة بناء السلام والهياكل المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

١٢ - ومن المؤسف أن هناك أيضا مشاكل في مجال الدعم بالموظفين والموارد وأن النقص في التكنولوجيا العسكرية وفي قدرات النقل الجوي ما زال يطرح مشكلة مزمنة لبعثات حفظ السلام. وقال إنه من مسؤوليات الأمانة العامة تحسين التخطيط المتكامل للعمليات وكفالة التنسيق بين المقر والميدان؛ وإن وفده يدعم المبادرات المصممة لتعزيز فعالية قيادة عمليات حفظ السلام ومراقبتها.

١٣ - وأضاف أن أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة الروسية يشاركون في عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط، وفي العديد من البلدان الأفريقية، وفي هايتي. وتولي حكومته أهمية كبيرة لجودة التدريب المقدم لأفراد حفظ السلام وتدرب حاليا أفراد شرطة مدنية من بلدان رابطة الدول المستقلة وآسيا وأفريقيا. وأكد عزمها مواصلة تقديم الدعم الجوي لجهود الأمم المتحدة.

١٤ - ويتوقف نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي، مع التقيد الصارم باختصاصات مجلس الأمن، وعلى استعداد المجتمع الدولي لاستثمار خبرته وموارده وموظفيه وصياغة استراتيجيات متكاملة لمنع الأسباب الجذرية للنزاعات وكفالة الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

١٥ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن ولايات عمليات حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيدا وتجري في ظروف صعبة أكثر من أي وقت مضى. غير أن الأزمة المالية العالمية تستلزم مزيدا من الفعالية والكفاءة، وهي مسألة تحظى باهتمام كبير من جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن نسبة مساهمة كل منها. إذ يجب تحقيق نتائج أكثر باستخدام موارد أقل.

١٦ - وتماشيا مع الرأي القائل بأن الدول ينبغي أن تساهم بالطريقة الأنسب لظروفها، فإن حكومته، وهي ثاني أكبر مساهم مالي ومن أبرز المساهمين بقوات، تنظر حاليا في إمكانية إيفاد وحدة هندسية إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المنشأة حديثا. وأضاف أن من مهام اللجنة الرابعة إجراء مناقشات فنية، من المنظورين السياسي والعملي، مع مراعاة المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سياق الحالة المالية العالمية والتطورات الأخيرة التي شهدتها مختلف أنحاء العالم. وقال إنه ينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تكون الهيئة الرئيسية للنظر في تجربة وآراء كل دولة عضو على حدة، وإنه يدعم في هذا الصدد الاقتراح الداعي إلى تحسين أساليب عملها.

١٧ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأربع نقاط في عمليات حفظ السلام. أولا، ينبغي زيادة تعزيز مفهوم التعاون الثلاثي. فالتآزر الفعال من جانب جميع الأطراف المعنية أمر أساسي. ثانيا، ينبغي تقديم تفاصيل وافية عن مفهوم حفظ السلام باعتباره شكلا مبكرا من أشكال بناء السلام. وينبغي للجنة أن تواصل عملها في هذا الصدد. وأكد التزام اليابان بالمشاركة في مزيد من المناقشات بشأن متى وفي أي ظروف يمكن لعمليات حفظ السلام أن تؤدي إلى انتقال إلى المرحلة الإنمائية. ثالثا، تتوقع اليابان من الأمانة العامة أن تواصل تنفيذ برنامجها الإصلاحي على أساس مبادرة الآفاق الجديدة. وفي هذه المرحلة الصعبة، فإن نجاح عمليات حفظ السلام يتوقف على زيادة كفاءة وفعالية الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة. وينبغي النظر في سبل تحسين الإطار اللوجستي للأمم المتحدة كي يتسنى لعدد أكبر من الدول الأعضاء المساهمة في عمليات حفظ السلام. وأخيرا، يسعد اليابان أن تلاحظ استمرار الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة، مع إشعارها قبل اتخاذ القرارات بوقت كاف، لأنها تسهم في شفافية عملية اتخاذ قرارات مجلس الأمن وصياغة ولايات حفظ سلام واضحة وقابلة للتنفيذ.

١٨ - **السيد طراونة** (الأردن): قال إنه استجابة للتعقيد المتزايد للتهديدات التي تطال السلام والاستقرار، أصبح تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدا وصعوبة، وهي تشمل الآن منع نشوب النزاعات، وبناء السلام وتحقيق الديمقراطية، بل وحتى التنمية المستدامة. ولذلك، فإنه من المناسب الرجوع إلى تقرير الإبراهيمي، الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، وإلى الدروس المستفادة خلال فترة صعبة من تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المتطلبات الأساسية المحددة في التقرير المذكور الحاجة إلى تحديد ولايات واضحة يمكن تحقيقها، مع تخصيص الموارد اللازمة لها عوض السعي إلى تحقيق نتائج أكثر باستخدام موارد أقل، وهو اتجاه يمكن أن يحدث ثغرة بين القدرات وإنجاز الولاية.

١٩ - وأشار، وهو يؤكد أهمية سلامة المدنيين وحفظة السلام على حد سواء، إلى أن البيئة الأمنية المتردية السائدة في الدول المضيفة هي أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الطلب على حفظة السلام، سواء من حيث الكم أو الكيف. وتقع المسؤولية الرئيسية عن أمن حفظة السلام على عاتق الحكومة المضيفة. ووجود عملية تشاور أكثر فعالية في شكل تعاون ثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أمر أساسي.

٢٠ - وثمة حاجة إلى مواصلة تحسين عمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وتوثيق التعاون بين مختلف الجهات المعنية، وينبغي في هذا الصدد توسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات لتشمل مزيدا من الدول المتقدمة النمو. وأخيرا، فإن وفده لن يدخر جهدا في العمل على تحسين أساليب عمل اللجنة الخاصة.

٢١ - **السيد نارياسي** (فيجي): قال إن إنجاز ولايات متعددة الأبعاد في البيئة التشغيلية المعقدة لعالم اليوم يطرح مجموعة من التحديات ويتطلب مزيدا من الموارد. وثمة حاجة إلى استراتيجية واضحة وشاملة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والعمل الجاري في إطار مبادرة الآفاق الجديدة واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي قد مكّن من إجراء حوار مكثف بشأن الاتجاه الذي تتخذه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقال إن الولايات ينبغي أن تستند إلى تقييم شامل يجرى في وقته وإلى معلومات سليمة، ويجب إتاحة ما يكفي من الموارد، مرحّبا في هذا الصدد بإنشاء فريق كبار الاستشاريين للنظر في معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات. وأضاف أن وفده يشجعه العمل الذي تقوم به حاليا إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لوضع استراتيجية بناء سلام في المراحل الأولى لفائدة حفظة السلام. وتحتاج البعثات إلى مبادئ توجيهية واضحة كي تصبح أدوات أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل. ويجب أن تكون هناك صلات وعلاقات تسلسل قيادي بين الضباط المنتشرين في الميدان، من جهة، والمستشارين العسكريين ومستشاري شؤون الشرطة وصانعي القرار في نيويورك، من جهة أخرى. ويجب أن تتوافق عمليات حفظ السلام مع أهداف الميثاق ومبادئه، وينبغي ألا تكون بديلا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع أو تؤدي إلى التدخل في مسائل تدخل في نطاق سيادة الدول الأعضاء.

٢٢ - **السيد ماشاباني** (جمهورية جنوب أفريقيا): قال إن حكومته تدين بشدة قتل حفظة السلام، الذين مات منهم ٨٦ فردا خلال العام الماضي. ومع مراعاة الطابع المعقد للنزاعات الحالية، فإن هناك حاجة إلى ولايات محددة بوضوح وقابلة للتنفيذ تشمل أيضا استراتيجيات خروج واضحة. غير أن حفظ السلام ليس حلا لكل المعضلات، ويجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من حل سياسي أشمل للأسباب الكامنة وراء النزاع. ووفقا للفصل السادس من الميثاق، فإن حكومته

تدعم جهود منع نشوب النزاعات وإدارتها، والوساطة وبناء السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يشدد على ضرورة الاستفادة الكاملة من العمليات السياسية، بما فيها تلك التي تبادر بها المنظمات الإقليمية. وفي حفظ السلام، يجب الحرص على التقيد بالمبادئ المتمثلة في موافقة الأطراف المعنية، وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والحياد. ويجب عدم تسييس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو إساءة استخدامها بأي شكل من الأشكال.

٢٣ - ويجب تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد. وأضاف أن اللجنة الخاصة تؤدي دورا أساسيا في توفير الرقابة المطلوبة التي تعتبر عنصرا بالغ الأهمية. وما فتح آفاق جديدة عوض حل المشاكل القديمة، مثل الثغرات في القدرات والمسائل المتعلقة بالموارد، إلا إرجاء لمعالجة تلك المشاكل إلى وقت لاحق. ويجب أن تواكب الموارد المتطلبات الإضافية لعمليات حفظ السلام؛ فالولايات المتعددة الأبعاد تتطلب موارد متعددة الأبعاد. وجوهر الشراكة عند معالجة المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ هو العمل بطريقة شفافة ومتسقة في بيئة تعزز الثقة والاحترام المتبادل. ومع مراعاة الدروس المستفادة من آخر دورة عقدتها اللجنة الخاصة، يجب إيلاء اهتمام خاص لتحسين أساليب عملها. والشراكة لا تتوقف عند السياسات، بل تتعداها لتشمل الميدان. ويظل تقاسم الأعباء عاملا أساسيا لجعل حفظ السلام شراكة حقيقية. وينبغي لأعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن الدائمين، أن يساهموا بسخاء في جميع عمليات حفظ السلام، بالأفراد والمعدات.

٢٤ - وقال إنه من المشجع أن مسألة تكاليف القوات يجري التعامل معها بطريقة منهجية، معربا عن تطلعه إلى أن يبدأ فريق كبار الاستشاريين في وقت مبكر عمله بشأن سداد التكاليف للمساهمين بقوات. وأضاف أن مسألة توفير موارد مرنة ومستدامة يمكن التنبؤ بها لعمليات حفظ السلام، وخصوصا فيما يتعلق بالقارة الأفريقية، أمر بالغ الأهمية. وقال إن الاتحاد الأفريقي ما زال يقوم بدور ريادي في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل توفير ما يكفي من عناصر التمكين والقدرات لبعثات الاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لتنفيذ ولاياتها. وينبغي تحويل هذه البعثة إلى بعثة كاملة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المشجع أن الأمين العام أقر مؤخرا الإسهام الأفريقي في حفظ السلام وجدد التأكيد على دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين، كما هو منصوص عليه في الفصل الثامن. وأشار في هذا السياق إلى أن الاتحاد الأفريقي اتخذ خطوات حاسمة في نشر بعثات لحفظ السلام وبعثات مختلطة. ويمكن لحفظ السلام وبناء السلام أن يكون لهما دور مهم في تهيئة بيئة مواتية ووضع الأسس اللازمة لتحقيق السلام المستدام وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة.

٢٥ - وأضاف أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام يكفل جعل شواغل المرأة وتجاربها في مقدمة جوانب عمليات حفظ السلام المتعلقة بالسياسات. وأشاد بالعمل الذي قام به لحد الآن الأمين العام لكفالة زيادة عدد النساء اللائي يشغلن مناصب قيادية. وأعرب عن ترحيب وفده بالدور الاستراتيجي الذي يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تؤديه في تيسير إدماج منظور جنساني في تنفيذ ولايات حفظ السلام. وأعرب أيضا عن تأييد حكومته الكامل لنهج عدم التسامح إطلاقا إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المثيرة للقلق، والتزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة للقضاء على هذا السلوك.

٢٦ - **السيد جابر** (لبنان): قال إن نجاح عمليات حفظ السلام يتطلب إقامة شراكات، ولا سيما إشراك البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة في مرحلتي التخطيط والنشر. وأضاف أن حفظ السلام لا يحل محل العمليات السياسية الشاملة، بل إنه يفسح المجال أمامها. ويظل حل النزاعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية هو الغاية المنشودة.

٢٧ - واحترام سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ليست له أهمية حاسمة في تنفيذ ولايتهم فحسب، بل هو أيضا من تدابير بسط سيادة القانون الدولي واحترام قرارات مجلس الأمن. ويتوقف نجاح عمليات حفظ السلام على تحديد ولايات واضحة يمكن تحقيقها وتوفير ما يلزمها من موارد ودعم لوجستي في الوقت المطلوب، والتقيد بالمبادئ العامة لحفظ السلام، وإقامة صلة وثيقة بين حفظ السلام وبناء السلام، وتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتحديدا الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

٢٨ - وما برح حفظ السلام أنجع الأساليب لتحاشي نشوب النزاعات. والمطلوب الآن جعله أكثر كفاءة وتكييفه مع النزاعات التي تنشب داخل الدول وليس بين الدول. ومع أنه من المرغوب طبعا تحقيق نتائج أكثر باستخدام موارد أقل، فإنه لا ينبغي أن يتم ذلك عن طريق تكليف القوات المنتشرة بمهام تفوق طاقتها، كتغطية مساحات جغرافية تتجاوز قدراتها أو على حساب قدرتها على العمل في بيئات صعبة. وتحقيقا لهذا الهدف، ولكفالة إنشاء نظام حفظ سلام يتسم بقدر أكبر من الاحترافية والمسؤولية وإمكانية التنبؤ به، من المهم التشديد على الدور الأساسي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في رسم السياسات وبلورتها. وينبغي تعزيز التنسيق المنتظم بشأن مهام بناء السلام مع لجنة بناء السلام بطريقة تؤكد على أهمية الملكية الوطنية وعلى تحديد أولويات بناء السلام. وينبغي توسيع قاعدة المساهمين بقوات.

٢٩ - واستطرد قائلا إن الوقت قد حان لتطبيق الدروس المستفادة من أجل تحسين المهام التي يقوم بها حفظة السلام في مجال بناء السلام في المراحل الأولى. وينبغي ألا يقتصر التركيز على الشرطة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني فحسب، بل ينبغي أن ينصب أيضا على الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأضاف أنه من الواضح اليوم أن حفظ السلام وبناء السلام ليسا أمرين متتاليين؛ وأنه من الواضح أيضا أن الانتقال ينبغي أن يستند إلى القياس بمؤشرات في كل المجالات.

٣٠ - ولسد الثغرات الحرجة على مستوى تطوير القدرات، ثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل قائم على تطوير القدرات يستجيب لمتطلبات القدرة الموحدة، بما في ذلك عناصر تمكين القوة من قبيل العتاد الجوي. وفيما يتعلق بالدعم الميداني العالمي، أعرب عن سروره أن الأمانة العامة تحولت من نهج يركز على البعثات إلى نهج إدارة عالمي.

٣١ - **السيد بنتادو** (المكسيك): قال إن حفظ السلام له دور محوري في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين، وإنه يتطلب التزاما راسخا من الدول الأعضاء. ويجب أن يُستند في إنشاء عمليات حفظ السلام ونشرها إلى ولايات واضحة ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ، مع توفير الموارد اللازمة لها؛ وأهداف واضحة ضمن أطر زمنية محددة بشكل جيد، ونقاط مرجعية واستراتيجيات للانتقال والخروج؛ ونهج متكامل يُدرج فيه بناء السلام خلال المراحل الأولى ضمن ولايات حفظ السلام، مع التأكيد على أهمية الملكية الوطنية وتطوير القدرات الوطنية؛ والتزام جميع الأطراف بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع؛ واستراتيجية

إعلامية لكفالة فهم أطراف النزاع وعموم السكان لأهداف عملية حفظ السلام وتبنيهم للعملية والولاية.

٣٢ - وحماية المدنيين، بمن فيهم أضعف الفئات السكانية، هو أحد الاعتبارات ذات الأولوية في جميع عمليات حفظ السلام. وينبغي تصميم إطار استراتيجي يوفر الحماية للمدنيين، وإعداد وحدات تدريبية، وتحديد الاحتياجات من الموارد والقدرات. وأضاف أن التوصيات المقدمة لإدارة الدعم الميداني، الواردة في تقرير فريق كبار الاستشاريين بشأن القدرات المدنية، مفيدة جدا. ولاحظ وفده إحراز تقدم في بعض المجالات، مثل نشر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، معربا عن دعمه لمواصلة عمليات النشر هذه. وأعرب عن دعم المكسيك أيضا لإقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وقال إنه ينبغي أيضا تعزيز القدرات المحلية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تكون لها استراتيجية واضحة بشأن استخدام الموارد بكفاءة أكبر. وأعرب عن أمل وفده في أن يسهم فريق كبار الاستشاريين الذي سيستعرض معدلات سداد التكاليف للمساهمين بقوات في تعزيز التزام الدول الأعضاء بهذا النشاط المهم ويكفل الاستدامة المالية لعمليات حفظ السلام على المديين المتوسط والطويل. وينبغي أن تكون جميع المناطق ممثلة تمثيلا كافيا في الفريق الاستشاري.

٣٣ - **السيدة لالاما** (إكوادور): قالت إن عمليات حفظ السلام يجب أن تنفَّذ وفقا لأحكام الميثاق ومبادئ موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس أو للدفاع عن الولاية. ويجب أن تولى أهمية قصوى لسلامة أفراد حفظ السلام وحماية المدنيين. وأضافت أنها تلاحظ مع الأسف أن بعض أفراد عمليات حفظ السلام ما زالوا لا يمتثلون لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الانتهاك والاستغلال الجنسيين؛ غير أنه يشجعها ما أُحرز من تقدم من خلال التدابير الوقائية، مثل تدريب القوات قبل نشرها. وأشادت بالأمم المتحدة لمتابعتها لجميع الشكاوى وتقديم المساعدة والدعم للضحايا.

٣٤ - وأعربت عن ترحيب إكوادور بالتطورات الإيجابية المتعلقة بسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات؛ غير أنه يمكن بذل المزيد في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُستعرض بصفة دورية قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٥ بشأن معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات. فعدم تحديث تكاليف القوات قد يعرض مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام للخطر. وأعربت عن أمل وفدها في أن يمكّن السداد الإضافي للتكاليف لصالح البلدان المساهمة بقوات عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتعيين فريق كبار الاستشاريين عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨٩، من تشجيع الدول الأعضاء على تجديد التزامها بعمليات حفظ السلام. ورحبت بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وبتعيين مستشارين للشؤون الجنسانية في العديد من البعثات. وأكدت على ضرورة تحسين أساليب عمل اللجنة الخاصة.

٣٥ - **السيد سومداه** (بوركينا فاسو): شدد على أهمية حماية المدنيين ودعم عمليات السلام السياسية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وقال إنه ينبغي أن يُسترشد بمبادئ عدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس، واحترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وموافقة الأطراف، وحياد الأمم المتحدة، في جميع التدخلات.

٣٦ - وقال إن الهدف الرئيسي لعمليات حفظ السلام هو دعم عمليات السلام السياسية؛ وبالتالي، ينبغي ألا ينظر إليها كبدائل لعمليات السلام. ويجب على الدول الأعضاء أن

تبذل كل الجهود اللازمة للوصول إلى توافق في الآراء وتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك الوسطاء والممثلون الخاصون ورؤساء البعثات. وتتوقف فعالية عمليات حفظ السلام على تحديد ولايات واضحة قابلة للتنفيذ وتتسم بالواقعية، وعلى حسن التنظيم عموما، وتقديم دعم لوجستي فعال وتدريب مناسب للأفراد. ومن الأساسي إقامة تعاون ثلاثي وعقد اجتماعات منتظمة بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. وينبغي تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في إطار العمليات الإقليمية لحفظ السلام والترتيبات الأمنية الدولية. وقد أثبت الاتحاد الأفريقي، بصفة خاصة، التزامه بالمساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينبغي تعزيز قدراته المؤسسية والتشغيلية في مجال حفظ السلام.

٣٧ - وينبغي لولايات حفظ السلام أن تعطي أولوية قصوى لحماية المدنيين، مع مراعاة أن مسؤولية حماية المدنيين تقع على عاتق الدول المضيفة بالدرجة الأولى. وينبغي أن تظل سلامة حفظة السلام ضمن الشواغل الأساسية في جميع العمليات. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تسهم في بناء السلام من أجل ضمان انتقال سلس نحو التنمية والاستقرار. وأعرب عن ترحيب وفده بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/65/19).

٣٨ - **السيد تراز** (باكستان): أشاد بدور حفظة السلام الذين قُتلوا أثناء أداء مهامهم. وأكد أن سلامة حفظة السلام وأمنهم مسألة توليها جميع الدول الأعضاء أهمية بالغة. وقال إن ولايات حفظ السلام يجب أن تكون واقعية وقابلة للتنفيذ، وإنه يجب توفير ما يكفي من الموارد في الوقت المطلوب لكفالة تنفيذ هذه الولايات. ومن الأساسي أيضا أن تكون هناك استراتيجيات دخول وخروج للانتقال بسلاسة من حالات النزاع إلى حالات الاستقرار وبناء السلام وتحقيق الانتعاش السياسي والاقتصادي على المدى الطويل بعد انتهاء النزاع. والخطوة الأولى لمواجهة هذه المجموعة الكبيرة من التحديات هي تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. والمشاورات المفتوحة والاتساق أمران لا غنى عنهما، وخصوصا في الحالات الناشئة عن تغير مفاجئ في الحالة السياسية. وأعرب عن أسفه من أن هذه الشفافية كانت غائبة عند إعادة تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار أو تحويل بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فقد كان من الممكن أن تؤدي زيادة فتح قنوات الاتصال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات إلى تحسين الترتيبات الإدارية واللوجستية لعملية التصفية البالغة الأهمية وعملية النقل التي تمت في بعثتي الأمم المتحدة في كل من السودان وكوت ديفوار. ويمكن للشراكة الثلاثية أيضا أن تيسَّر بزيادة تمثيل البلدان المساهمة بقوات في الوظائف التشغيلية والإدارية، سواء في الميدان أو في مقر الأمم المتحدة.

٣٩ - ولنجاح عمليات حفظ السلام، من اللازم أيضا توفير ما يكفي من الموارد لتنفيذ الولايات المعقدة. فتخصيص الموارد في الوقت المطلوب يزيد من الفعالية دون أن يؤثر على التكلفة. كما أن نشر العتاد الجوي في الوقت المطلوب أصبح يكتسي أهمية متزايدة؛ وينبغي للأمانة العامة أن تبسّط شروط العقود المتعلقة بالعتاد الجوي. وقال إن تكلفة القوات من المسائل المهمة، معربا عن أمله في أن يتمكن فريق كبار الاستشاريين، الجاري تشكيله، من إنهاء مداولاته في الموعد المحدد لكي يتسنى للجنة الخامسة أن تنظر في هذه المسألة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

٤٠ - وبالنظر إلى التعقيد المتزايد لعمليات حفظ السلام، فإن الولايات تشمل الآن دعم العمليات السياسية وبناء المؤسسات الأمنية المحلية وحماية المدنيين، وكل ذلك من أجل

بناء السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل. غير أن حفظ السلام لا يمكنه أن يحل محل عملية سياسية قابلة للنجاح ولا أن يغني عن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراعات. ويجب التمييز بين حفظ السلام وإنفاذ القانون بمفهومه التقليدي. وبما أن حماية المدنيين مسؤولية تقع على عاتق الحكومة المضيفة بالدرجة الأولى، فإنه يجب على بعثات حفظ السلام أن تعمل مع الحكومات المحلية. ولذلك، فإن بناء قدرات وحدات الشرطة المشكلة يكتسي أهمية خاصة.

٤١ - وفيما يتعلق باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، أعرب عن ترحيب وفده بإنشاء مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي؛ غير أنه ليس هناك إجماع على دعم إنشاء مزيد من المراكز على الصعيدين العالمي والإقليمي، لأن هناك تخوفا متزايدا من نقل سلطة رسم السياسات إلى هذه المراكز ومن التجزؤ في اتخاذ القرارات. وفكرة إنشاء مراكز عالمية وأخرى إقليمية فيها بعض التناقض في حد ذاتها.

٤٢ - وقد دعم أعضاء الأمم المتحدة كافة أهداف إصلاح وترشيد وتعزيز قدرة المنظمة على حفظ السلام. ولطالما أكدت باكستان، منذ تقرير الإبراهيمي إلى مقترحات الإصلاح التي قدمتها الأمانة العامة في إطار مبادرة الآفاق الجديدة، على ضرورة الحفاظ على الاستمرارية في جميع المبادرات الإصلاحية.

٤٣ - **السيدة مورينو غيرا** (كوبا): قالت إن عمليات حفظ السلام يجب أن تستند إلى مبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وموافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس. ودور اللجنة الخاصة يكتسي أهمية خاصة، لأنها الهيئة الوحيدة المكلفة بالنظر في المسائل العامة المتصلة بعمليات المنظمة لحفظ السلام التي ما فتئت تزداد تعقيدا. وتتولى الجمعية العامة المسؤولية الأساسية عن وضع المفاهيم والسياسات المتعلقة بحفظ السلام. وأي مبدأ توجيهي أو وثيقة مبادئ من إعداد الأمانة العامة قد يكون لها تأثير على مشاركة الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام ينبغي أن تحظى بموافقة حكومية دولية. ويجب تعزيز التفاعل بين البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. وفي معظم الحالات، فإن المشاركة الفعالة في جميع مراحل صنع القرار لا تُضمَن للبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات.

٤٤ - وأضافت أن حماية المدنيين مسؤولية تتولاها الدولة المضيفة بالدرجة الأولى. وينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكون لديها ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، وأن تتاح لها الموارد اللوجستية والمالية اللازمة. ومن الضروري أن تراعي بعثات حفظ السلام السياق الاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي تنتشر فيها. وإنشاء عمليات حفظ سلام جديدة وأكثر تعقيدا لا يمكن أن يحل محل بذل الجهود اللازمة لحل الأسباب الجذرية للتراعات. فعمليات حفظ السلام ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي تدبير مؤقت لتهيئة بيئة آمنة يمكن أن تُطبَّق فيها استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وجهود بناء السلام في المراحل الأولى أداة أساسية، وينبغي التخطيط لجميع استراتيجيات بناء السلام بطريقة متسقة ومتكاملة. وينبغي للجنة بناء السلام أن يكون لها دور محوري في مختلف مراحل عملية تحديد الأولويات وتنفيذ الأنشطة.

٤٥ - وأكدت أن كوبا تدرك قيمة الترتيبات الإقليمية لحفظ السلام؛ غير أن هذه الترتيبات يجب أن تتماشى مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق، وينبغي ألا تحل محل دور الأمم المتحدة أو تتجاهل المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤٦ - **السيد نووزا** (نيجيريا): قال إن الجهود المبذولة لإعادة تنشيط أدوات حفظ السلام يجب أن تستند بالضرورة إلى شراكة عالمية بين مجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة وأموال، والمنظمات الإقليمية. وأعرب عن ترحيب وفده بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ فامتلاك الاتحاد الأفريقي لبنيان متين في مجال السلام والأمن يهيئ بيئة سياسية أكثر أمنا للأمم المتحدة للقيام بإجراءات أخرى. ومن اللازم أن تكون هناك نظرة منهجية للولايات تُربط بموجبها مختلف عناصر البعثة ببعضها البعض في سعيها لتحقيق أهداف البعثة ككل، مع توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ الولايات وإتاحة الموارد اللازمة لتعزيز القدرات. وثمة حاجة إلى تفاعل متسق بين حفظ السلام وبناء السلام من أجل التصدي للأسباب الجذرية للتراعات. بيد أن حفظ السلام لا يحل محل المشاركة السياسية الحقيقية، التي تعتبر الأساس الوحيد للسلام المستدام. ويتوقف نجاح ولاية ما على المستوى التشغيلي على الاتساق والتنسيق، والتخطيط الاستراتيجي، ووضوح الولاية ومرونتها ومدى واقعيتها. ويتوقف كل ذلك بدوره على مستوى الشمولية والمشاركة الواسعة النطاق من مرحلة تحديد الولاية إلى مرحلة التخطيط. وقال إن وفده يدعو إلى أن يشارك في عملية صياغة الولاية مجلس الأمن وأهم البلدان المساهمة بقوات وأكثرها خبرة والأمانة العامة والخبراء العسكريون. وأعرب عن ترحيب وفده بالتوصيات التي تيسّر أساليب عمل اللجنة الخاصة.

٤٧ - **السيدة الرفاعي** (مراقبة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن توسع نطاق مهام ومسؤوليات عمليات السلام صاحبته زيادة في توقعات سكان الدول المضيفة من هذه العمليات. ويظهر هذا التعقيد الجديد أهمية اتباع المجتمع الدولي لنهج متسق.

٤٨ - وقد زاد التفاعل بين الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية زيادة كبيرة، سواء على مستوى المقر أو الميدان، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التشغيلية المتصلة بالمساعدة والحماية والقانون الإنساني الدولي. ويمكن للإجراءات التي يتخذها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وفقا لولاية حماية المدنيين الموكلة إليهم، ولا سيما التدابير الرامية إلى حث أطراف التراع المسلح على الامتثال للقانون الإنساني الدولي، أن تؤدي دورا أساسيا في تحسين مصير السكان المدنيين المتضررين من التراع المسلح. ولذلك يجب أن يكون احترام القانون الإنساني الدولي وكفالة احترامه عنصرا أساسيا في تنفيذ بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام للولايات المتعلقة بحماية المدنيين.

٤٩ - وأضافت أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تابعت باهتمام الجهود التي بذلتها مؤخرا إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوضيح مفهوم حماية المدنيين وتنفيذ بعثات حفظ السلام لهذا المفهوم. ومن المخاطر المتأصلة في البعثات المتكاملة عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات. ويمكّن توضيح الأدوار المختلفة لعناصر بعثة ما إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة، من كفالة إتاحة قدر كاف من الموارد والتدريب للاستجابة لمتطلبات مهام حفظ السلام التي ما فتئت تزداد تعقيدا. ومن الأساسي إعلام البلد المضيف وسكانه بما يمكن توقعه بالضبط من حفظة السلام، وهو ما يمكّن من تحسين فهم أدوار ومسؤوليات مختلف المنظمات الإنسانية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وبعثة حفظ السلام نفسها.

٥٠ - وذكرت أنه في مجال الحماية، على سبيل المثال، تقدّر لجنة الصليب الأحمر الدولية فكرة إجراء حوار سري مع جميع الأطراف المشاركة في التراع المسلح من أجل كفالة احترامها لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وبموازاة

مع ذلك، فإن اللجنة تعمل أيضا على نحو مباشر مع المجتمعات المحلية المتضررة من أجل التخفيف من حدة تعرضها للأخطار وتضررها منها. وقالت إن لجنة الصليب الأحمر الدولية، مع حفاظها على الحياد والاستقلالية، ملتزمة بمواصلة حوارها البناء مع بعثات حفظ السلام على الأرض. وستواصل اللجنة، حيثما أمكن، تعاونها الوثيق بشأن مشاريع محددة، مثل إجراءات مكافحة الألغام أو برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لصالح الأطفال الجنود. وستواصل أيضا معالجة القضايا المتصلة بتطبيق واحترام حفظة السلام للقانون الإنساني الدولي. وفي نيويورك، فإن اللجنة ملتزمة بمواصلة الحوار البناء للغاية الذي ما فتئت تجريه خلال السنوات القليلة الماضية مع إدارة عمليات حفظ السلام والدول الأعضاء التي تعتبر أطرافا فاعلة في عمليات وسياسة حفظ السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.